

معجم «مقاييس اللغة» لابن فارس

سماح إدريس

— I —

مصادر ترجمة المؤلف وأخباره

وفيات الأعيان لابن خلكان (ج ١ / ص ١١٨)؛ إنباه الرواة للقفطي (ج ١ / ص ٨٦)؛ بغية الوعاة للسيوطي (ص ١٤٦ من طبعة القاهرة)؛ نزهة الألبا لابن الأنباري (ص ٣٩٢)؛ يتيمة الدهر للشمالي (ج ٣ / ص ٢١٤)؛ زهر الآداب لياقوت (ج ٣ / ص ١٠٠)؛ معجم الأدباء (ج ٤ / ص ٨٠) والوافي بالوفيات (ج ٧ / ص ٢٧٨).

نبذة عن المؤلف:

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، لم تُعَيَّنْ كُتُبُ التَّراجمِ تاريخاً لولادته. . . كما اختلفت الرواة في موطنه، والسبب في ذلك كثرة تنقلاته في البلاد ساعياً للعلم الأمر الذي أكسبه جملةً من الأنساب غير نسيته المشهورة إلى مدينة الري^(١).

لكنَّ المقام استقرَّ به في مُعْظَمِ الأحيان بمدينة

همدان^(٢). وقد تتلمذ له في أثناء إقامته الطويلة بهمدان أديبها المعروف بديع الزمان الهمداني صاحب المقامات.

ولما اشتهر أمره بهمدان، استدعي منها إلى بلاط آل بويه، بمدينة الري ليقراً عليه أبو طالب بن فخر الدولة علي. وهناك تعرّف إلى الصاحب بن عباد^(٣) الذي أخذ عنه الأدب.

أخذ ابن فارس عن أبيه، وكان هذا فقيهاً شافعيّاً لغويّاً. من أهم ما أخذهُ عنه روايته لكتاب إصلاح المنطقي لابن السكيت^(٤). كما قرأ على علي بن إبراهيم بن سلمة القطان وأكثر من الرواية عنه في كتابه الصاحب، وعنه أخذ كتاب العين المنسوب إلى الخليل^(٥). . . واشتغل على أبي الحسن علي بن عبدالعزيز صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، وعنه روى كتابي أبي عبيد: غريب الحديث ومصنّف الغريب^(٦).

وكما اختلفت الرواة في موطنه ونسبته وتاريخ ولادته، اختلفوا في تاريخ وفاته. فابن خلكان ذكر أنه توفّي سنة ٣٩٠هـ

(٢) وفيات الأعيان (ج ١ / ص ١١٩)؛ واليتيمة (ج ٣ / ص ٢١٥).

(٣) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد. سُمّي بالصاحب لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد. تولّى وزارة مؤيد الدولة أبي منصور بويه.

(٤) مقدمة معجم المقاييس (ج ١ / ص ٥).

(٥) المصدر السابق، ص ٣.

(٦) المصدر السابق، ص ٤. ولم أقع إلا على كتاب غريب الحديث.

(١) يذكر القفطي أنهم «اختلفوا في موطنه، فقيل كان من قزوين. ولا يصح ذلك، وإنما قالوه لأنه كان يتكلّم بكلام القزوينية». (إنباه الرواة ج ١ / ص ٨٦). أما ياقوت فيكسبه نسبتين آخرين هما «الزهرراوي» و«الاستاذ خري».

«وقيل إنه تُوَفِّيَ في صفر سنة ٣٧٥هـ، والأوَّل أشهر»^(٧). واللفظي يُؤكِّدُ وفاته سنة ٣٩٥هـ. إلا أنَّ أكثرَ كُتُبِ التَّراجمِ تُحدِّدُ التاريخَ الأخيرَ زمنَ وفاته.

من مؤلَّفَاتِهِ: الإِتباعُ والمزاجَةُ^(٨)؛ جَلِيَّةُ الفُفَّهَاءِ^(٩)؛ الصَّاحِبِي فِي فِقْهِ اللُّغَةِ^(١٠)؛ كِتَابُ الثَّلَاثَةِ^(١١)؛ مُتَخَيَّرُ الأَلْفَاظِ^(١٢)؛ المَذْكُورُ والمُؤنَّثُ^(١٣)؛ مُجْمَلُ اللُّغَةِ^(١٤)؛ دَمُ الخَطَا فِي الشُّعْرِ^(١٥)؛ مَقَالَةٌ فِي أَسْمَاءِ أَعْضَاءِ الإِنْسَانِ^(١٦)؛ رَسَائِلُ فِي النُّحُوِّ واللُّغَةِ^(١٧)؛ وَمُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ^(١٨) مَوْضُوعٌ هَذَا البَحْثِ.

— II —

مَصَادِرُ الكِتَابِ

«إِنَّ لِلُّغَةِ العَرَبِ مَقَائِسَ صَحيحةً وَأَصُولاً تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ. وَقَدْ أَلَّفَ النَّاسُ فِي جَوَامِعِ اللُّغَةِ ما أَلْفُوا، وَلَمْ يُعْرَبُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنِ مِقْيَاسِ مِنْ تِلْكَ المَقَائِسِ، وَلَا أَصْلٍ مِنْ الأَصُولِ...»^(١٩) ابنُ فِارِسٍ كانَ صَاحِبَ المُعْجَمِ العَرَبِيِّ

(٧) وفيات الأعيان - المصدر السابق.

(٨) الإِتباعُ والمزاجَةُ. تحرير ر. برونوف غيسن، توبلمان (سنة ١٩٠٦).

(٩) جَلِيَّةُ الفُفَّهَاءِ. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع.

(١٠) الصَّاحِبِي فِي فِقْهِ اللُّغَةِ وَسُنَنِ العَرَبِ فِي كَلِمَاتِهَا. حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ مُصْطَفَى الشَّوَيْمِي. بيروت (مؤسسة بدران ١٩٦٣)، وقبلها نُشِرَ فِي القَاهِرَةِ (المكتبة السلفية ١٩١٠).

(١١) كِتَابُ الثَّلَاثَةِ. حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ رَمْضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ. ط. ١: القَاهِرَةُ ١٩٧١، عَنِ دارِ الكِتَابِ العَرَبِيِّ.

(١٢) مُتَخَيَّرُ الأَلْفَاظِ. حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ هِلَالُ نَاجِي. الرِّبَاطُ، المَكْتَبُ الدَّائِمُ لِتَنْسِيقِ التَّعْرِيبِ فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ.

(١٣) المَذْكُورُ والمُؤنَّثُ. حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ رَمْضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ. ط. ١: القَاهِرَةُ ١٩٦٩.

(١٤) مُجْمَلُ اللُّغَةِ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. ١: القَاهِرَةُ، مطبعة السعادة ١٩٤٧.

(١٥) دَمُ الخَطَا فِي الشُّعْرِ. مكتبة المقدسي ١٣٤٩هـ.

(١٦) مَقَالَةٌ فِي أَسْمَاءِ أَعْضَاءِ الإِنْسَانِ. تحقيق فَيْضِلِ ذَبُوبِ. ١٩٦٧.

(١٧) رَسَائِلُ فِي النُّحُوِّ واللُّغَةِ. حَقَّقَهَا وَشَرَّحَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا مُصْطَفَى جَوادِ وَيُوسُفُ يَعْقُوبُ مَسْكَونِي. بَغدَاد، وزارة الثقافة والإعلام.

(١٨) مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ. تحقيق وضبط عبد السلام مُحَمَّد هَارُونَ. الطَّبعة الأولى. القَاهِرَةُ، دار إحياء الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ (١٣٦٦هـ - ١٣٧١هـ)

وهو فِي سِتَّةِ أَجْزَاءِ.

(١٩) المَقَائِسِ (ج ١ / ص ٣).

الوحيد الذي اتَّبَعَ مَنهَجَ رَدِّ الكَلِمِ فِي العَرَبِيَّةِ إِلَى أَصُولِ ثابِتَةٍ مُعْتَمِدَةٍ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ عَلَى الكُتُبِ الجَامِعَةِ. «أعلى» هذه الكُتُبِ «وأشهرها» كِتَابُ الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدِ المُسَمَّى كِتَابَ العَيْنِ. وَمِنْهَا كِتَابُ أَبِي عُبَيْدِ القَاسِمِ بنِ سَلَامٍ غَرِيبِ الحَدِيثِ^(٢٠)، وَمُصَنَّفُ الغَرِيبِ، وَكِتَابُ إِصْلاحِ المَنْطِقِ^(٢١) لابنِ السَّكِّيتِ والجَمْهَرَةِ^(٢٢) لابنِ دُرَيْدِ.

هذه الكُتُبُ الخَمْسَةُ «مُعْتَمَدَاتُنا» يَقُولُ صَاحِبُ المَقَائِسِ، وَمَا بَعْدَهَا «فَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا وَرَاجِعٌ إِلَيْهَا حَتَّى إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ النَّادِرُ، نَصَّصْنَاهُ إِلَى قَائِلِهِ...»^(٢٣).

— III —

تَرْتِيبُهُ

سَلَّكَ ابنُ فِارِسٍ فِي تَرْتِيبِ مَوادِّ المُعْجَمِ مَسَلَكًا فَرِيدًا: فَهَوَّلَم يَرْتَبُهَا عَلَى أوَائِلِ الحُرُوفِ وتَقْلِيبياتِها كما صَنَعَ ابنُ دُرَيْدِ فِي الجَمْهَرَةِ، وَلَمْ يَرُدَّهَا عَلَى أبوابِ أوَاخِرِ الكَلِمَاتِ كما فَعَلَ ابنُ مَنْظُورٍ والفَيروزياباديُّ فِي مُعْجَمَيْهِمَا، وَلَمْ يُنَسِّقْهَا عَلَى أوَائِلِ الحُرُوفِ فَحَسَبَ عَلَى نَحْوِ ما نَهَجَ الفَيروميُّ فِي المِضْبَاحِ المُبَيَّرِ، والزَّمخشَرِي فِي أساسِ البَلَاغَةِ^(٢٤). بل التَّرَمَّ النَّظَامَيْنِ التَّالِيَيْنِ:

١ - النَّظَامُ الهِجَائِيُّ، وَبِموجِبِهِ قَسَمَ المَوادِّ اللُّغَوِيَّةَ إِلَى كُتُبٍ تَبْدَأُ بِكِتَابِ الهَمْزَةِ وَتَنْتَهِي بِكِتَابِ الياءِ.

٢ - النَّظَامُ التَّبَوِييُّ: فَكُلُّ كِتَابٍ فِي أبوابِ ثَلَاثَةِ أوَّلِهَا بابُ الثَّنَائِيِّ (المِضَاعِفِ والمُطَابِقِ)، وَثانِيها بابُ الثَّلَاثِيِّ، وَثالثِها (بابُ ما جَاءَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَصْلِيَّةٍ).

بِالنَّسْبَةِ لِلْبائِيَيْنِ الأَوَّلِينَ، يَبْدَأُ ابنُ فِارِسٍ بَعْدَ الحَرْفِ الأَوَّلِ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَلِيهِ هِجَائِيًّا. وَلَكِنْ فِي بابِ الثَّلَاثِيِّ مِنَ الثَّأِ، مَثَلًا، لَا يَذْكَرُ الثَّأِ وَالهَمْزَةَ وَمَا يَتْلُوهُمَا أوَّلًا، بَلْ يُؤَخِّرُ هَذَا إِلَى

(٢٠) غَرِيبِ الحَدِيثِ. تحت مُراقِبَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ المُفِيدِ خان. ط. ١: خَيْدَرآبادِ الدُّكْنِ. دائِرَةُ المَعَارِفِ العُثمانيَّةِ (١٩٦٤ - ١٩٦٦) وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءِ.

(٢١) إِصْلاحِ المَنْطِقِ. شرح وَتحقيق أَحْمَدِ مُحَمَّدِ شاكِرِ وَعَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ. القَاهِرَةُ، دارِ المَعَارِفِ (١٩٤٩).

(٢٢) جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ. ط. ١: خَيْدَرآبادِ الدُّكْنِ. مطبعة مَجْلِسِ دائِرَةِ المَعَارِفِ (١٣٤٤ - ١٣٤٥هـ) وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءِ.

(٢٣) المَقَائِسِ (ج ١ / ص ٥).

(٢٤) رَاجِعْ ما كَتَبَهُ مُحَقِّقُ الكِتَابِ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ فِي مَوْضُوعِ التَّرْتِيبِ (ص ٤٢ - ٤٤ مِنَ المُقَدِّمَةِ).

سِت، جميعها «لا تنفاس وَايس يَجْمَعُهَا أَصْل» (٢٨).
 زد على ذلك أن ابن فارس كثيراً ما يُشكك في صحته
 الكلمة الواردة في جذر لا أصل له (٢٩)، أو قد ينسبها إلى القلب
 تارة (٣٠)، والإبدال تارة أخرى (٣١).

— V —

الأصل الواحد

(حل) (٣٢):

من ألطف ما ذكر ابن فارس في مُعْجَمِهِ رَدُّ فروع هذا
 الجذر إلى أصل واحد هو «فُتِحَ الشَّيْءُ»، لا يشد عنه شيء.
 فحل العقدة من هذا الباب كما هو واضح؛ والحلال ضد الحرام
 «كأنه من حَلَّتْ الشيء إذا أبحت وأوسعت لأمر ما».
 — حل: نزل، فالمسافر يشد ويعقد، فإذا نزل حل.
 هذا القول أجده مقبولاً ومن غير التعسف تبينه، خاصة إذا علمنا
 أن متاع الرجل يُسمى جلالاً.
 — حليل المرأة: بغلها، وحليلة المرأة: زوجه. وسُميا
 بذلك لأن كل واحد منهما يحل عند صاحبه (...). ويقال:
 سُميت الزوجة حليلة لأن كل واحد منهما يحل إزار الآخر.
 وهو قول طريف ويمكننا أن نزيد فنقول: إنهما سُميا بذلك لأن
 كلا منهما يفتح عقله وقلبه للآخر فيئته هومومه وأفراحه (٣٣).
 — الحلة: «لا تكون إلا نوبتين، وممكن أن يُحمل على

(٢٨) المقاييس ج ٤ / ص ٧٧). والكلمات الست هي: العقوة (ما حوّل
 الدار)، العقي (ما يخرج من بطن الصبي حين يولد)؛ العقبان (ذمب يثبت
 نباتاً)؛ الاعتقاء (الحفر في جوانب البئر)؛ عقى الطائر (ارتفع في
 طيرائه)؛ أعقى الشيء (اشتدت مرارته).

(٢٩) راجع ما قاله في جذر (عثل): «ذكروا فيه كلمة إن صحت»
 (المقاييس، ج ٤ / ص ٢٢٩).

(٣٠) راجع جذر (دير). يقول «أظنه منقلباً عن الواو من الدار والدور».

(٣١) راجع جذر (دحن): فهو مُبْدَل من (دجل) أي العظيم البطن (المقاييس
 ج ٢ / ص ٣٣٣). راجع كذلك جذر (دشا): فالمطر الدشيني أصله
 دثيني (المصدر السابق، ص ٣٢٨).

(٣٢) المقاييس، ج ٢، ص ٢٠.

(٣٣) بالطبع هناك تأويل آخر، هو أن الواحد منهما يُحال صاحبه أي ينزل
 عنده وهذا الرأي (الثاني) هو أمثل — على أي حال — من رأي ثالث
 مفاده أنهما من الحلال أي أنه يحل لها وتجل له (راجع المناقشة التي
 أوردتها اللسان في مادة (حلل) بصدد هذا الموضوع).

أواخر الأبواب، فيبدأ باب التاء والجيم وما يُثَلَّثُهما. ويرى
 المحقق أن السبب في ذلك يعود إلى «أن أقرب ما يلي التاء من
 الحروف في المواد المُستعملة هو الجيم». ثم باب التاء
 والحاء وما يُثَلَّثُهما، وهكذا إلى أن ينتهي من الحروف، ثم يعود
 أدراجة إلى التاء والهَمْزة وما يُثَلَّثُهما!

أما بالنسبة للباب الثالث، فإن المؤلف لم يتبع التقسيم
 الواضح الذي حدده في حرف الباء من هذا الباب حيث وجدناه
 يقسم المواد في ثلاثة أقسام هي المنحوت، والموضوع وضعا،
 وما يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة. ففي بقية
 الحروف — الكتب، نراه يمزج بين الأقسام جميعها.

سأحاول في بحثي أن أتبع بعض مقاييس العربية عند
 ابن فارس، باجتناب عن مواطن قوتها وضعفها من خلال دراسة
 بعض الجذور: فأتناول نماذج منها مما أنكر المؤلف وجود أصل
 لها، وأخرى مما رده إلى أصل واحد (وهي الأكثر)، فأصلين،
 وثلاثة، وهكذا. وأبدأ بالجذر «الذي لا أصل له».

— IV —

(علش) (٢٥):

هذا الجذر — يقول ابن فارس — «ليس بشيء». على
 أنهم يقولون إن العلوش: الذئب. وليس قياسه [صحيحاً] لأن
 الشين لا تكون بعد اللام.

والباحث يتبنت من عدم وجود لفظ غير العلوش عند
 رجوعه إلى اللسان. بل إن الفيروزبادي يفعل ذكر الجذر في
 أساسه. ولكن، من جهة أخرى، نفع على كلمتين تكون فيهما
 الشين بعد اللام، هي لشلاش أي خفيف (٢٦)، و«شلسل» (٢٧).
 أي قَطَر [الماء].

إلا أن إيجادك لكلمة أخرى أولكلمتين لا يعني أن جذر
 هذه الكلمات صار ذا أصل. فجذر (عقو) تشتق منه كلمات

(٢٥) المقاييس ج ٤ / ص ٧٧).

(٢٦) راجع اللسان، مادة (علش). فالأزهري يعارض الخليل (الذي نفى
 وقوع الشين بعد اللام) وينقل عن ابن الأعرابي لفظ الشلاش.

(٢٧) الصحاح. مادة شلسل.

الباب فَيَقَالُ لَمَّا كَانَا اثْنَيْنِ، كَانَتْ فِيهِمَا فُرْجَةٌ.. وقد أَكَّدَ الِيمَامِيُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٣٤) وَمَهْمَا كَانَ الْأَمْرُ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَقَائِسِ لَا يَجْزِمُ فِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْحِلَّةِ مِنَ الْفَتْحِ، بَلْ يوردُهُ مِنْ بَابِ الْإِمْكَانِ.

— الْحُلَّاحِلُ: السَّيِّدُ. وَهَذَا إِذْرَاجٌ مُبْدِعٌ — فِي ظَنِّي. فَالْكَرِيمُ هُوَ الَّذِي يَسْطُ كَفَّهُ لِلْسَّائِلِ وَالْمُحْتَاجِ، عَكْسَ الْبَخِيلِ (٣٥).

— الْإِحْلِيلُ: «مُخْرَجُ الْبَوْلِ، وَمُخْرَجُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ». وَالْمُوَافَقَةُ وَاضِحَةٌ.

— وَتَحَلَّلَ عَنْ مَكَانِهِ: زَالَ. وَفِي اللِّسَانِ: تَحَرَّكَ وَذَهَبَ. وَرُبَّمَا قَصَدَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى الْقَوْلِ إِنَّ الْمَرْءَ عِنْدَمَا يَتَحَلَّلُ فَإِنَّهُ لَا يَنْشُدُ إِلَى مَكَانِهِ أَوْ يَنْشَبُ بِهِ.

— «الْحِلَّةُ: الْحَيُّ النَّزُولُ مِنَ الْعَرَبِ». وَفِي اللِّسَانِ: «جَمَاعَةُ بِيوتِ النَّاسِ لِأَنَّهَا تُحَلُّ». سُمِّيَ بِذَلِكَ «عَلَى الْأَرْجَحِ» فِي ظَنِّ ابْنِ فَارِسٍ لِأَنَّ هَذَا الْحَيَّ (أَوْ تِلْكَ الْبِيوتَ) تَشْهَدُ حَلَّ الْقَوْمِ لِأَمْتِيَّتِهِمْ (٣٦).

— الْحُلَّانُ: «الْجَدْيُ يُشَقُّ لَهُ عَنِ بَطْنِ أُمِّهِ». وَنَحْنُ نَلْمَحُ مَعْنَى الْأَصْلِ فِي هَذَا اللَّفْظِ.

— «حَلَّ الدِّينَ: وَجَبَ». وَرُبَّمَا قَصَدَ الْمُؤَلِّفُ الْقَوْلَ إِنَّ الْمَهْرَ أَوْ الدِّينَ إِنْ حَلَّ، فَقَدْ تَوَجَّبَ عَلَى الْمُسْتَدِينِ (أَوْ طَالِبِ الزَّوْاجِ) حَلَّ كَيْسِهِ لِلدَّفْعِ!

— الْحِلَالُ: «مَرْكَبٌ مِنَ مَرَاكِبِ النِّسَاءِ» (٣٧). وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا — فِي ظَنِّي — عَلَى الْبَابِ بِالْقَوْلِ إِنَّ الْمَرْكَبَ يُشَقُّ ذَرْبُهُ، كَمَا يُشَقُّ الْحُلَّانُ بَطْنِ أُمِّهِ فِي تَصَاعُدِهِ نَحْوَ الْحَيَاةِ!.. وَيَأْتِي فِي سِيَاقِ الْمَعْنَى ذَاتِهِ لَفْظُ «جِلَّة» فِي قَوْلِكَ: «كَانَ جِلَّةَ الْعَوْرِ، أَيْ قَصَدَهُ».

هَذَا سَرْدٌ لِأَهَمِّ مَا أوردَهُ ابْنُ فَارِسٍ مِنَ الْفَافِظِ تَحْمِيلِ جَذْرِ (حَل) .. وَيُمْكِنُ أَنْ نُضِيفَ لَفْظَ «الْمُحَلِّ» أَيِ الَّذِي يَجِلُّ لَنَا

(٣٤) قَالَ الِيمَامِيُّ: الْحِلَّةُ كُلُّ نَوْبٍ جَدِيدٍ تَلْبَسُهُ (..). وَلَا يَكُونُ إِلَّا ذَا نَوْتَيْنِ (..). (اللِّسَانُ، مَادَّةُ حَلَلٍ) كَمَا وَرَدَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ.

(٣٥) نَقَوْلُ فِي عَامِيَّتِنَا عَنِ الْبَخِيلِ: «كَامِشٌ يَدُهُ».

(٣٦) اِكْتَفَيْنَا بِإِرَادِ رَأْيِ ابْنِ فَارِسٍ فِي هَذَا اللَّفْظِ.. وَلَنَا تَعْلِيلٌ عَلَيْهِ لِاحْتِقَاقِ.

(٣٧) الْجَدِيدُ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ ذَكَرَ سَابِقاً مَعْنَى آخَرَ لِلْحِلَالِ هُوَ مَتَاعُ الرَّحْلِ، وَقَدْ أوردناه.

فِقَاتُهُ (٣٨)؛ وَالْمَحَلُّ أَيِ الدُّكَّانِ الَّذِي يَفْتَحُهُ صَاحِبُهُ كُلَّ صَبَاحٍ (٣٩)؛ وَ«حَلَّ عَنِّي» فِي عَامِيَّتِنَا وَالْمُرَادِفَةُ لـ «فَكَ عَنِّي» وَالْمَعْنَى: لَا تُضَيِّقْ عَلَيَّ بَلْ اتْرُكْ لِي مَفْتَحاً أَوْ مُتَنَفِّساً، أَوْ دَعْنِي فِي طَرِيقِي.

وَلَكِنْ مَاذَا لَوْرَجَعْنَا إِلَى اللِّسَانِ وَوَجَدْنَا أَنَّ الْمَحَلَّ تَعْنِي الْآخِرَةَ كَذَلِكَ؟ فَمَاذَا يَجِلُّ الْإِنْسَانُ عِنْدَمَا يَصِلُ إِلَى حَيَاتِهِ الْآخِرَى، عَلِماً بِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مَعَهُ شَيْئاً مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا؟ فِي هَذِهِ الْحَالِ، إِذَا أَنْ تَنْجُوزَ فَنَقُولُ إِنَّ الْمَحَلَّ، فِي الْأَصْلِ، هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَحَلُّ فِيهِ أَمْتِعَتُكَ، ثُمَّ صَارَتْ الْآخِرَةُ مَحَلّاً (عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ).. وَإِذَا أَنْ نَدْعِي لِجَذْرِ (حَل) أَصْلاً ثَانِياً هُوَ النَّزُولُ. عِنْدَهَا، قَدْ نَضَعُ تَحْتَ الْأَصْلِ الثَّانِي الْكَلِمَاتِ التَّالِيَةَ: جِلَّةٌ؛ حَلَّ حَلِيلَةً بِمَعْنَى الزَّوْجِ أَوْ الْجَارَةِ، مَحَلَّهُ أَيِ مَنْزِلِ الْقَوْمِ (أَوْ الْبَلَدَةِ)؛ وَمِحْلَالِ (الْأَرْضُ الْجَيِّدَةُ لِمَحَلِّ النَّاسِ).

(رُكْنٌ) (٤٠):

«أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ». وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْأَلْفَافِظَ الَّتِي سَرَدَهَا صَاحِبُ الْمَقَائِسِ تَتَّفَقُ وَهَذَا الْأَصْلُ (٤١). وَبِرْجُوعِي إِلَى اللِّسَانِ وَجَدْتُ الْأَرْكَونَ، وَهُوَ الْعَظِيمُ مِنَ الذِّهَائِقِينَ، أَوْ هُوَ رِئِيسُ الْقَرْيَةِ «لِأَنَّ أَهْلَهَا يَرْكُونَ إِلَيْهِ أَيِ يَسْكُونُونَ وَيَمِيلُونَ».

لَكِنَّ اللِّسَانَ، مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ، وَمَعَهُ الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، يوردانِ لَفْظاً مَعْنَاهُ مُعَايِرٌ لِلْقُوَّةِ مُعَايِرَةٌ شَدِيدَةٌ.. فَالرُّكْنُ هُوَ.. الْفَأْرُ، بَلْ «وَيُسَمَّى رُكْنِيّاً عَلَى لَفْظِ التَّصْغِيرِ!» (٤٢).

(رُكْدٌ) (٤٣):

«أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى السُّكُونِ». وَيُقَرُّ ابْنُ فَارِسٍ بِوُجُودِ شَأْدٍ عَنِ الْأَصْلِ إِنْ صَحَّ (هَذَا الشَّادُ) فِي قَوْلِهِمْ: تَرَكَدَ

(٣٨) رَاجِعْ مَادَّةَ (حَلَل) فِي اللِّسَانِ.. وَبِنَاءِ عَلَى أَصْلِ ابْنِ فَارِسٍ، يَكُونُ الْمَحَلُّ الْمُبَاحُ (أَوْ الْمَوْسَعُ) لَنَا قِتَالُهُ.

(٣٩) مِنَ الْجَائِزِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ مَوْضِعَ مَا يَنْزِلُ مِنَ الْبِضَائِعِ أَوْ مِنْ بَقِيضِ مِنَ الْقَوْمِ.

(٤٠) الْمَقَائِسِ (ج ٢ / ص ٤٣٠).

(٤١) الْأَلْفَافِظُ هِيَ: رُكْنُ الشَّيْءِ (جَائِيَةُ الْأَقْوَى)؛ رُكْنٌ إِلَيْهِ (سَكَنَ إِلَيْهِ وَتَبَتَ عِنْدَهُ)؛ رُكِينٌ (أَيِ وَقُورٌ ثَابِتٌ)؛ الْمِرْكَنُ (الْإِجَانَةُ)؛ نَاقَةٌ مَرْكَنَةٌ الضَّرْعُ أَيِ مَتَنَفِّخَتُهُ.

(٤٢) اللِّسَانُ، مَادَّةُ (رُكْن).

(٤٣) الْمَقَائِسِ (ج ٢ / ص ٤٣٣).

الجواري^(٤٤).. لكنَّ الفيروزابادي يوردُ شاذًّا آخرَ هو الرُّكودُ، وهي النَّاقَةُ التي يَدُومُ لَبْنُهَا ولا يَنْقَطِعُ^(٤٥).

(ركس) (٤٦):

قال المؤلفُ إنَّه أَصْلُ وَاحِدٌ «هو قَلْبُ الشَّيْءِ على رَأْسِهِ، وَرَدُّ أَوَّلِهِ على آخِرِهِ». لكنَّ كلماتٍ مشتقةً من هذا الجذر لا يَلْمَحُ فيها معنى هذا الأَصْلِ. فابنُ فارسٍ لم يَذْكُرِ الرُّكْسَ بمعنى الرُّجْسِ أو الجِسْرِ؛ ولم يَذْكُرْ كذلك قولهم رِكْسٌ من النَّاسِ أي كثيرٌ.. وماذا يَقُولُ في قولهم: أَرَكْسَتِ الجاريةُ أي طَلَعَ ثَدْيُهَا؟! طَلَعَ (أَسْ) (٤٧):

يَدُلُّ على «الأَصْلِ والشَّيْءِ الوَطِيدِ الثَّابِتِ». هذا ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ المَجْمَلِ مُورِداً الأَسَّ بمعنى أَصْلِ البِنَاءِ، وَأَصْلِ الرُّجْلِ، وَوَجْهِ الذَّهْرِ.. لِكَيْتَهُ غَابَ عَنْهُ لَفْظُ الأَسِّ بِمَعَانِيهِ التَّالِيَةِ^(٤٨): الإفسَادُ، والإغضَابُ، وَسَلْحُ النُّحْلِ^(٤٩)؛ كَمَا أَغْفَلَ معنى ثانياً للأَسِّ هو المَزِينُ للكذِبِ^(٥٠).. وفي هذه المعاني جميعها، لم أستطِعْ أن أَتَبَيَّنَ أَصْلَ الثَّابِتِ.

— VI —

الأَصْلان

(حد) (٥١):

أصلان:

(٤٤) والمعنى: إذا تعدت إحداهن على قداميها ثم نزلت قاعدة إلى صاحبتها (المصدر السابق).

(٤٥) وهناك تأويل آخر إن صحَّ بطلُّ شدوذ لفظٍ (غير تراكد الأنف الذكر) عن أصل السكون. هذا التأويل مفاده أن الركود من باب الإبدال، لأنَّ الرُّكُودَ من الإِبِلِ هي الحلوبُ التي تملأُ الرُّقْدَ في حَلْبَةِ واجِدَةٍ.

(٤٦) المقاييس (ج ٢ / ص ٤٣٤).

(٤٧) المقاييس (ج ١ / ص ١٤).

(٤٨) هناك معنيان آخران للأَسِّ: أحدهما بناءُ الدارِ، والآخرُ زَجْرُ الشَّاةِ. أما الأولُ فَذَكَرْتَهُ في الأَسِّ، وأما الثاني فلم نذكره لأنه من قولك للشاة: «إس إس» في زجرها. والمعلومُ أَنَّ الأصوات — كما قال ابنُ فارسٍ في مقدمة المُعْجَمِ — لا يُقَاسُ عَلَيَّهَا. إذن، فَعَدَمُ إيرادِهِ هذا اللفظُ بذلك المعنى لَيْسَ حُجَّةً عَلَيْهِ.

(٤٩) راجع (أسس) في القاموس المُحِيط.

(٥٠) اللسان، مادة (أسس).

(٥١) المقاييس (ج ٢ / ص ٣).

١ — المَنَعُ:

— الحَدُّ: «الحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ»^(٥٢).

— الحَدِيدُ: «سُمِّيَ حَدِيداً لامتناعِهِ وصلابَتِهِ وَشِدَّتِهِ»^(٥٣).

— الحَدَاذُ: البَوَابُ «لِمَنَعِهِ النَّاسَ مِنَ الدُّخُولِ»^(٥٤).

— حَدَّتِ المرأةُ على بَعْلِهَا وَأَحَدَتْ: إذا مَنَعَتْ نَفْسَهَا

الرَّيْنَةَ وَالخِضَابَ.

— «حَدَّأُ أَنْ يَكُونَ كَذَا» أي معاذَ اللَّهِ، وَأَصْلُهُ مِنَ

المَنَعِ.

— أَمَرَ حَدَّأُ «أَي مَنَعَ»^(٥٥).

— حَدُّ العاصِي (أو السَّارِقِ): «ما يَمْنَعُهُ عَنِ المَعَاوَدَةِ»!

— المَحَادَّةُ: المَخَالَفَةُ «فَكَأَنَّهُ المُمَانَعَةُ»^(٥٦).

هذه هي الألفاظ التي سَرَدَهَا المَوْلفُ مع معانيها، وهي

في ظَنِّي مَكِينَةٌ صَلْبَةٌ تَتَّفِقُ وَأَصْلُ المَنَعِ.

٢ — طَرَفُ الشَّيْءِ، نحو حَدُّ السَّيْفِ (حَرْفُهُ)، وَحَدُّ

السُّكَّينِ؛ وَحَدُّ الشَّرَابِ (صَلابَتُهُ)؛ وَحَدُّ الرَّجُلِ (بَأْسُهُ)؛ وَالحِدَّةُ

(ما يَعتَرِي الإنسانَ مِنَ التَّرَقُّقِ).

هذه المعاني كُلُّها تَدُلُّ على التَّطَرُّفِ سِوَاءِ فِي الهَيْئَةِ، أم

الطَّعْمِ، أم الخُلُقِ. وَنُصِيفٌ إلى الألفاظِ المذكورة

ما يلي:

حَدُّ الرَّجُلِ واحْتَدَّ إذا غَضِبَ غَضَباً شديداً؛ وَرائِحَةٌ حَادَةٌ

أي ذَكِيَّةٌ^(٥٧) فَوَاحَةٌ. لكنَّ القاموسُ يَذْكُرُ لفظاً لم يأت مؤلفُ

المقاييس به هو الحَدْحَدُ أي الرَّجُلُ القَصِيرُ الغليظُ، وربما كان

من التَّرْتِيدِ أن تُذَرَجَ هذا اللفظُ في الأصلِ الثاني (٩).

(بق) (٥٨):

أصلان:

١ — «التَّفْتِيحُ فِي الشَّيْءِ قَوْلًا وَفِعْلًا». فَأَمَّا قَوْلًا فَنَحْوُ

(٥٢) وفي اللسان: «... لثلا يخلط أحدهما بالآخر أو يتعدى أحدهما على

الأخر..» (مادة حدد).

(٥٣) وفي اللسان: «الحديد هو هذا الجوهر المعروف لأنه منيع..»

(٥٤) وفي المصدر السابق: هو البَوَابُ والسُّجَانُ لِمَنَعِهِمَا من فِيه أن

يُخْرَجَ..»

(٥٥) هو المَنَعُ الحَرَامُ الذي لا يحلُّ ارتكابهُ (المصدر السابق).

(٥٦) ويجوز أن يكونَ مِنَ الأَصْلِ الأخرِ (المقاييس) وهو طرف الشيء

كما سترى.

(٥٧) اللسان، مادة (حدد).

(٥٨) المقاييس (ج ١ / ص ١٨٥).

عَنْ عَيْبٍ أَوْ نَقِيبَةَ، كَمَا أَوْحَى بِذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ (٦٩).

— «حُرُّ الدَّارِ: وَسَطُهَا». وهنا يحقُّ لنا التَّسَاؤُلُ: لماذا يكون الوَسَطُ بَرِيئاً من الغَيْبِ أو النَّقْصِ، وهل وراءَ ذَلِكَ مَبْدَأُ أَفْلاطُونِي (الْوَسَطُ الذَّهَبِيُّ) أم إِسْلَامِي (خَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسَطُ)؟

— «حُرٌّ: وَلَدٌ النَّاقَةِ». هذا ما يَقُولُهُ ابْنُ فَارِسٍ، وهو— في رَأْيِهِ — «قَدْ حِيلَ عَلَى» المعنى السَّابِقِ (الْوَسَطُ)، رُبَّمَا لِأَنَّ الْوَلَدَ يَشُقُّ عَنِ وَسَطِ أُمِّهِ. وعند رُجُوعِي إِلَى اللُّسَانِ، وَجَدْتُ ابْنَ الإِغْرَابِيِّ يُنَكِّرُ أَنْ يَكُونَ الْحُرُّ بِهَذَا الْمَعْنَى قَائِلاً: الْحُرُّ هُوَ الصَّقْرُ (٧٠).

— «إِمْرَأَةٌ حُرَّةٌ الذُّفْرَى، أَي حُرَّةٌ مَجَالِ الْقَرْطِ». والتطابق واضح.

— «حُرُّ البَقْلِ: مَا يُؤْكَلُ غَيْرَ مَطْبُوحٍ». هنا أيضاً ينبغي إعادة ما علقنا به عند كلامنا عن اللَّيْلَةِ الْحُرَّةِ. فالْبَقْلُ الْحُرُّ قد انْتَفَى عَنْهُ فِعْلُ الطَّبْخِ، دون أن يَدُلَّ ذلك على عَيْبٍ أَوْ نَقِيبَةَ (٧١).

— «ما هذا مِنْكَ بِحُرٍّ أَي «بِحَسَنِ وَلَا جَمِيلٍ». والموافقَةُ جَلِيَّةٌ.

هذه هي الألفاظ التي ذكرها ابن فارس والتي توافق فيما رأى الأصل الأول لجذر (حر). فإذا عُدْنَا إِلَى اللُّسَانِ، وَجَدْنَا علاوةً عليها الألفاظ التالية: الْحُرَّةُ (الكريمة من النساء)؛ وَحَرُّ الْأَرْضِ (ومعناه سَوَاهَا)؛ وَتَحْرِيرُ الْكِتَابَةِ (أي إقامَةُ حُرُوفِهَا وإِصْلَاحُ السَّقَطِ). والمعاني الثلاثة توافقُ الأَصْلَ الموضوع: فَالْكَرِيمَةُ هي المرأةُ الخالِيةُ من العيوبِ الخَلْقِيَّةِ والاجتماعيةِ؛ وَحَرُّ الْأَرْضِ إذا بَرَّأها من الاعوجاجِ؛ وَحَرَّرَ الْكِتَابَةَ إذا قَوْمَها وَأَسْقَطَ عَيْبَها.

٢ — الأَصْلُ الثاني لجذر (حر) هو خِلَافُ البَرْدِ: يَوْمٌ

حَرٌّ، وَيَوْمٌ حَارٌّ؛ الْحَرُورُ (الرَّيْحُ الْحَارَّةُ تَكُونُ بِالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ)؛ حَرُّ الْيَوْمِ (اشْتَدَّ حَرُّهُ). والتطابق بين هذه المعاني والأصل لا يَحْتَاجُ إِلَى بُرْهَانٍ.

أَمَّا الْجَرَّةُ (العَطَشُ) فهي عند ابن فارس من هذا الباب. وفي اعتقادي أَنَّ الْمُؤَلِّفَ قَدْ أَبْدَعَ فِي رَدِّ مَعْنَى الْجَرَّةِ إِلَى الْحَرِّ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْحَرَّ يَسْتَدْعِي — بِالضَّرُورَةِ — الْعَطَشَ. فيكون صاحب المقاييس قد رَبَطَ — بِالْمَنْطِقِ البسيط — بَيْنَ الْحَدِيثِ (الْحَرُّ) وما يَنْتُجُ عَنْهُ (العَطَشُ)!

وَأَمَّا الْحَرِيرُ (أي المَحْرُورُ) فهو الذي «تَدَاخَلَهُ غَيْظٌ مِنْ أَمْرِ نَزَلَ بِهِ»، كما قالَ الْمُؤَلِّفُ. وَغَيْبٌ عَنِ الْقَوْلِ أَنَّ الْحَرَارَةَ هُنَا نَفْسِيَّةٌ: فَالْعُضْبَانُ يَسْتَشْعِرُ حَرَارَةَ تَسْرِي فِي دَمِهِ وَعُرُوقِهِ!

— «الْحَرَّةُ: أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوَاءٍ، وَهِيَ عِنْدِي مِنَ الْبَابِ لِأَنَّهَا كَانَتْهَا مُحْتَرَقَةً». الْحَرُّ هُنَا — كما يَتَّضِحُ — لم يَتَّخِذِ الْمَعْنَى الشَّائِعَ، وَلَا الْمَعْنَى النَّفْسِيَّةَ، بَلْ مَعْنَى فِيزِيائِيًّا (الاحتراق).

وعند الرجوع إلى اللسان نَقَعُ عَلَى الْآتِي: حَرَّانَ (عطشان)؛ رَجُلٌ مُحَرٌّ (أي عَطَشَتْ إِبْلَهُ)؛ حَرَوَةُ الطَّعَامِ (لذَّعُهُ وَحَرَارَتُهُ)؛ الْحَرَارَةُ (حُرْقَةٌ فِي الفَمِ مِنْ طَعْمِ الشَّيْءِ)؛ الْحَرَّةُ (الظَّلْمَةُ الْكثِيرَةُ؛ أَو الْعَذَابُ الْمَوْجِعُ).. وَالْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةُ — بِاسْتِنَاءِ الْفَلِظِ الْأَخِيرِ — (٧٢) تُطَابِقُ مَعْنَى الْحَرَارَةِ.

— VII —

الأصول الثلاثة

(أل) (٧٣):

١ — «اللَّمَعَانُ فِي اهْتِزَازٍ، وَمِنْهُ أَلُ الشَّيْءِ: لَمَعٌ». — «الْأَلَّةُ: الْحَرَبِيَّةُ لِلْمَعَانِيهَا»، كما قال ابن دُرَيْدٍ وَأَبُوهُ

ابْنُ فَارِسٍ. وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ ضَوْءٌ جَدِيدٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ «فَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْأَلَّةِ وَالْحَرَبِيَّةِ فَقَالَ الْأَلَّةُ كُلُّهَا حَدِيدَةٌ، وَالْحَرَبِيَّةُ

(٧٢) لا يَتَّصِرُ أَنْ تَشْتَرِكَ الظَّلْمَةُ وَالْحَرَارَةُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، اللَّهُمَّ إِلا إِذَا افْتَرَضْنَا الظَّلَامَ «كَأَنَّهُ مُحْتَرِقٌ». أما العذابُ المَوْجِعُ فليس من العقل تَأْوِيلُهُ حَسَبَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ (لأنَّ الْعَذَابَ نَقِضُ الْحَرَبِيَّةِ). لذا فقد تَنَأَوَّلْتُ — مع بعض التَّعَسُّفِ ولاشك — عَلَى وَجْهِ مَفَادِهِ أَنَّ الْعَذَابَ يُوْدِي بِصَاحِبِهِ إِلَى الإِجْهَادِ وَالْعَرَقِ وَالْعَطَشِ وَالْحَرِّ الْجَسَدِيِّ وَالنَّفْسِيِّ.

(٧٣) المقاييس (ج ١ / ص ١٨).

(٦٩) بِكَلِمَةٍ أُخْرَى، هل إذا لم يَقْضِ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى، فَقَدْ أَصَحَّتْ هَذِهِ اللَّيْلَةُ غَيْرَ ذَاتِ عَيْبٍ، أَوْ نَقْصٍ؟ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الْقِيَامَ بِالْعَمَلِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ! هَذَا مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ فَارِسٍ.. لذا، نَحْبُتُ مِنْ اتِّخَاذِ أَيِّ حُكْمٍ «أَخْلَاقِي» مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَضَلْنَا قَوْلَ مَا قُلْنَا فِي الْمَتْنِ.

(٧٠) هَذَا قَدْ يُعْطَى تَبْيِيحًا ثَانِيًا لِصَلَةِ الْحُرِّ بِالْحَرَبِيَّةِ.

(٧١) قَدْ يَذْهَبُ الْبَعْضُ إِلَى تَأْوِيلِ بَعِيدٍ هُوَ أَنَّ الْبَقْلَ الْمَطْبُوحَ يَفْقَدُ شَيْئًا مِنْ وَزْنِهِ وَكَمِيَّةِ غِذَائِهِ الْأَصْلِيِّينَ. وَعَلَيْهِ، فَالْحُرُّ مِنَ الْبَقْلِ هُوَ الَّذِي بَرِيَءٌ مِنَ النَّقْصَانِ (فِي الْوَزْنِ وَالْغِذَاءِ).

بعضها خشب وبعضها حديد^(٧٤). نَسْتَدِلُّ مِنَ اللِّسَانِ - إِنْ صَحَّ قَوْلُ هَذَا «الْبَعْضُ» أَنَّ الأَلَّةَ رُبَّمَا قُصِدَ تَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ لِتَمْيِيزِهَا عَنِ الحَرَبَةِ (العَادِيَةِ) فَالْحَرَبَةُ، كَوْنُهَا حَدِيدًا وَخَشْبًا، لَا تَلْمَعُ كالأَلَّةِ المصنوعة كَلِيًّا مِنَ الحَدِيدِ.

- «أَلَّتْ فَرَائِصُ الفَرَسِ إِذَا لَمَعَتْ فِي عَدْوِهِ»؛ وَ«أَلَّ الفَرَسُ إِذَا اضْطَرَبَ فِي مَشِيهِ»؛ وَ«أَلَّ الرَّجُلُ فِي مَشِيهِ: اهْتَزَّ». وَالتَّطَابُقُ بَيْنَ هَذِهِ المَعَانِي وَالأَصْلِ بَيْنَ اللِّقَارِيِّ، وَلَكِنْ يَجْدُرُ القَوْلُ إِنَّ الأَهْتِزَّ لَا يُقَابَلُهُ لَمَعَانٌ بِالصَّرْوَةِ.

- «التَّأْيِيلُ: تَحْرِيفُكَ الشَّيْءَ كَرَأْسِ القَلَمِ». وَفِي التَّحْرِيفِ اهْتِزَّازٌ بِالطَّعْنِ.

- «المَوْئَلُّ: المُحَدَّدُ. وَيُقَالُ: أُوذِنَ مَوْئَلَّةٌ أَي مُحَدَّدَةٌ».

هنا، لَا يَبْغِي الرَّجُوعُ مُبَاشَرَةً إِلَى الأَصْلِ بَلْ عَلَيْنَا أَنْ نَقِيسَ المَوْئَلَّ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَبَقَهُ «أَي التَّأْيِيلِ». عِنْدَهَا نَقَوْلُ إِنَّمَا الأُوذُنُ مَوْئَلَّةٌ (أَي مُحَدَّدَةٌ) لِأَنَّهَا كَرَأْسِ قَلَمٍ أَلَّلَ (أَي حُرِّفَ) إِذْنًا، هُنَاكَ خُطْوَةٌ يَجِبُ أَنْ نَخْطُوهَا قَبْلَ الوُصُولِ إِلَى المَعْنَى الأَصْلِيَّةِ. وَرُبَّمَا قَدْ يُفَسِّرُ هَذَا مَعَانِي بَعْضٍ مِمَّا أَدْعَيْنَا عَدَمَ موافقته للأصل الذي وضعه ابن فارس. فَمِنَ المُحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ قَدْ خَفِيَتْ عَنَّا خُطْوَةٌ، بَلْ خُطُوتٌ، بَيْنَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَأَصْلِ الجَذْرِ، بِسَبَبِ عَامِلِ الزَّمَانِ^(٧٥)، فِي الدَّرَجَةِ الأُولَى، أَوْ عَامِلِ المَجَازِ وَنَحْوِهِ.

- «يَوْمٌ أَيْلٌ: شَدِيدٌ؛ وَقِيَاسُهُ - فِي ظَنِّي - عَلَى التَّأْيِيلِ».

- «الأَلْلَانُ: وَجْهَا السُّكَّيْنِ، وَوَجْهَاهَا كُلُّ عَرِيضٍ».

كما قال الخليل وأيدته ابن فارس. ونستطيع أن نفسر ذلك بالقول: إِنَّ السُّكَّيْنِ يَثُلُ عِنْدَ التَّلْوِيحِ بِهِ^(٧٦). وَقَالَ الفَرَّاءُ - وَالكَلَامُ مُثَبَّتٌ فِي المَقَائِيسِ - «... وَمِنْهُ يُقَالُ لِللَّحْمَتَيْنِ المَطَابِقَتَيْنِ بَيْنَهُمَا فَجْوَةٌ بِكُونَانِ فِي الكَيْفِ إِذَا قَشَرَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخْرَى سَأَلَ بَيْنَهُمَا مَاءً: أَلَّلَانٌ...». وَنَحْنُ نُرَجِّحُ أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ عَلَى الشُّكْلِ التَّالِي: اللَّحْمَتَانِ المَذْكُورَتَانِ سُمِّيَتَا أَلَّلَيْنِ لِأَنَّ مَاءَ

(٧٤) اللسان، مادة (الل).

(٧٥) أشار ابن فارس إلى هذا العامل في حديثه عن جذر (شمت) [المقاييس ج ٣/ ص ٢١٠] يقول عندما وقع على شاذ: «هذا أكثر ما بلغنا في هذه الكلمة، وهو عندي من الشيء الذي خفي علمه، ولعله كان يعلم قديماً ثم ذهب بذهاب أهله».

(٧٦) وقد نوله قياساً على التأليل كذلك.

- وَالمَاءُ يَلْمَعُ - يَسِيلُ مِنْ بَيْنَهُمَا عِنْدَ القَشْرِ - وَالقَشْرُ حَرَكَةٌ وَاهْتِزَازٌ.

٢ - الأَصْلُ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى الصَّوْتِ: «الأَيْلُ (الأَيْنُ أَوْ صَوْتُ المَاءِ)؛ الأَيْلَةُ (الثُّكْلُ)؛ رَجُلٌ مِثْلُ (كثِيرُ الكَلَامِ وَقَوَّاعٌ فِي النَّاسِ)؛ الأَلُّ (رَفَعُ الصَّوْتِ بالدُّعَاءِ وَالبُكَاءِ)». وَالتَّطَابُقُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

٣ - الأَصْلُ الثَّلَاثُ فِي نَظَرِ ابْنِ فَارِسٍ لِجَذْرِ (أَلَّ) هُوَ «السَّبَبُ يُحَافِظُ عَلَيْهِ». وَاللَّفْظُ الَّذِي أوردَهُ هُوَ الإِلُّ وَمَعَانِيهِ: العَهْدُ، أَوْ قُرْبَى الرَّجْمِ، أَوْ الرُّبُوبِيَّةُ.

فالعهد وقربى الرجيم سببان يتوجب التمسك بهما؛ كما أن الله هو سبب الخلق الأول يفترض الحفاظ على عبادته.

وأخيراً، يُقَرُّ المَوْئَلُّ بِوُجُودِ شَاذٍ عَنِ هَذِهِ الأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، فِي قَوْلِهِمْ: أَلَّلَ السَّفَاءُ أَي تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ... لَكِنَّهُ يُرَدُّ قَائِلًا: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ [أَي الأَوَّلِ]^(٧٧) لِأَنَّ ابْنَ الأَعْرَابِيِّ ذَكَرَ أَنَّهُ الَّذِي فَسَدَ أَلَلَهُ، وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ المَاءُ بَيْنَ الأَيْدِيمِ وَالبَشْرَةِ».

وَبِرجوعي إِلَى اللِّسَانِ، وَجَدْتُ ابْنَ فَارِسٍ قَدْ اسْتَفْصَى أَلْفَظَ هَذَا الجَذْرِ جَمِيعًا، بِاسْتِثْنَاءِ الأَلَّةِ وَهِيَ الهَوْدَجُ الصَّغِيرُ، وَفِي ظَنِّي أَنَّهُ مِنَ المُحْتَمَلِ إِدْرَاجُ هَذَا اللَّفْظِ فِي الأَصْلِ الأَوَّلِ دُونَ تَزْيِيدِ.

ولكن قاموس المحيط يعطينا معنى آخر للإل لم يذكره ابن فارس وخفيت علي صلته بأحد الأصول المذكورة، هو معنى الحقد والعداوة^(٧٨).

— VIII —

الأصول الأربعة

كَمِثَالٍ، اتَّخَذْتُ جَذْرَ (حج)^(٧٩).

١ - «القَصْدُ (...). ثُمَّ اخْتَصَّ بِهَذَا الاسمِ القَصْدُ إِلَى البَيْتِ الحَرَامِ لِلنُّسُكِ». وَهَذَا الشَّرْحُ مَنْطِقِيٌّ، وَتَدْرُجُ المَعْنَى مِنَ العَامِّ إِلَى الخَاصِّ مَعْرُوفٌ فِي العَرَبِيَّةِ^(٨٠).

(٧٧) راجع ما ذكره الفراء في اللالين.

(٧٨) اللهم إلا إذا اعتبرنا العداوة سبباً للخلاف بين اثنين لا يذهب بل قد تأصل حتى صار كالعهد عليهما (!؟).

(٧٩) المقاييس ج ٢/ ص ٢٩.

(٨٠) من الأمثلة على هذا التدرج: الجاهل (هو الذي لا يعلم، ثم خصص للطفل في اللهجة العراقية).

الأصول الخمسة

(حم) (٨٦):

١ - «السواد: الحَمَمُ (الفَحْمُ)؛ اليَحْمُومُ (الدُّخَانُ)؛ الجَمِجِمُ (نَبْتُ أَسْوَدٍ)؛ وَكُلُّ أَسْوَدٍ جَمِجِمٌ؛ حَمَمْتُهُ (سَنَحَمْتُ وَجْهَهُ بِالسُّخَامِ أَيْ الفَحْمِ)؛ حَمَمَ الفِرْحُ (طَلَعَ رِيشُهُ).

وفي اللسان: الحَمَاءُ «الانْتِ لِسَوَادِهَا».

٢ - الحَرَارَةُ: الحَمِيمُ (الماءُ الحارُّ، أو العَرَقُ)؛ الاستِحْمَامُ (الاغْتِسَالُ بالماءِ الحارِّ) (٨٧)؛ الحَمُّ (الإِلِيَّةُ تَذَابٌ)؛ الحُمَامُ (حُمَى الإِبِلِ)؛ أَحَمَّتِ الأَرْضُ (صَارَتْ ذاتِ حُمَى).

وفي المحيطِ وَقَعْتُ على الألفاظِ التالِيَةِ وَكُلُّهَا توافِقُ أصلَ الحرارة: الحَمِيمَةُ (اللَّبَنُ المُسَخَّنُ)؛ حَمَّ الظَّهِيرَةَ (شِدَّةُ حَرِّهَا)؛ الحَمَّةُ (كُلُّ عَيْنٍ فِيهَا ماءٌ حارٌّ يَنْبَعُ يَسْتَشْفِي به الأَعْلَاءُ).

٣ - الدُّنُوُّ والحُضُورُ: أَحَمَّتِ الحَاجَةَ (حَضَرَتْ)؛ أَحَمَّ الأَمْرُ (ذَنَأَ).

هذا جُلُّ ما ذَكَرَهُ صاحبُ المَقاييسِ. وقد عَثَرْتُ في المحيطِ واللسانِ على التالِيِ: حَامَهُ (قَارَبَهُ)؛ الحَمِيمُ (القَرِيبُ)؛ الحَامَةُ (خَاصَّةُ الرَّجُلِ من أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ)؛ وَيُمْكِنُ إِذْرَاجُ الحَمِيمَةِ بمعنى الكَرِيمَةِ من الإِبِلِ في هذا البابِ، رُبَّما لأنها تَلْقَى رِعايَةَ من صَاحِبِهَا (٩).

٤ - الصَّوْتُ: الحَمَحَمَةُ (للفَرَسِ عِنْدَ العَلْفِ).

٥ - القَصْدُ: حَمَمْتُ حَمَهُ (قَصَدْتُ قَصْدَهُ).

وفي المثالينِ الأخيرينِ مُحاكاةٌ واضحةٌ للأصليينِ رَغْمَ الأصولِ الخمسةِ، اعترفُ ابنُ فارسٍ بوجودِ شاذٍّ هو حَمَمَ في قولك: حَمَمَ الرَّجُلُ امرأَتَهُ إذا مَتَّعَهَا بِثَوْبٍ أو نَحَوَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ (!) «وأما قولُهُم: احْتَمَّ الرَّجُلُ، فالحاءُ مُبَدَّلَةٌ من هاءِ».

لكنَّ المعجماتِ تُخْبِرُنَا بأكثرِ من شاذٍّ واحدٍ: الحَمَاجِمُ (الحَبَقُ البُسْتَانِيُّ العَرِيضُ الوَرَقِ)؛ احْتَمَّتْ عيني (أرَقَّتْ من غَيْرِ وَجَعٍ).

ويُورِدُ ابنُ فارسٍ الألفاظَ التالِيَةَ التي تحملُ كُلُّهَا معنى القَصْدِ: الحَجِجُ (الحَاجُ)؛ المَحَجَّةُ (جادَةُ الطَّرِيقِ)؛ الحَجَّةُ (وَيُمْكِنُ أن تكونَ مُشْتَقَّةً من هذا، لأنها تُقَصَدُ، أو بِها يُقَصَدُ الحقُّ المَطْلُوبُ!)؛ حَجَجْتَ الشَّجَةَ (إذا سَبَرْتَهَا بِالْمِيلِ، لأنَّكَ قَصَدْتَ مَعْرِفَةَ قَدْرِهَا!).

٢ - الحِجَّةُ أي السَّنَةُ هي الأصلُ الثاني للجدُرِ. ويستَدْرِكُ ابنُ فارسٍ قائلًا: «ويُمْكِنُ أن يُجَمَعَ هذا إلى الأصلِ الأوَّلِ لأنَّ الحَجَّ في السَّنَةِ لا يَكُونُ إلا مَرَّةً واحدةً. فكأنَّ العامَّ سُمِّيَ بما يَقَعُ فيه من الحَجِّ حِجَّةً. . . وهذا (٨١) - في اعتقادي - يَقَعُ كذلك في بابِ تَسْمِيَةِ العامِّ بالخاصِّ، فكَيْفَ لو كانَ هذا الخاصُّ خاصًّا من زاويتينِ: عَدَدِيَّةً، ودينيَّةً!؟»

٣ - الحِجَاجُ «وهو العَظْمُ المُسْتَدِيرُ حَوْلَ العَيْنِ». وفي اللسانِ (٨٢): الحِجَاجُ «عَظْمٌ يُنْبَتُ عليه الحَاجِبُ»؛ و«الجانبُ»؛ و«حَاجِبُ الشَّمْسِ» [أي قَرْنُهَا]. والمعنيانِ الأخيرانِ يَتَّفِقَانِ مَجَازِيًّا (٨٣) والأصلُ المذكورُ.

٤ - الحَجَجَجَةُ: النُّكُوصُ (...). والمُحَجِّجُ: العَاجِزُ (...). وَحَجَجَجَ: شَكَّ (...). وَرَجُلٌ حَجَجَجَ: فَسَلَّ. وَكُلُّهَا فيما نَرَى تحمِلُ معنى النُّكُوصِ الجَسَدِيِّ والعَقْلِيِّ.

وفي المُعْجَمَاتِ (٨٤) وَرَدَ حَجَجَجَ بمعنى: لَمْ يَبْدِ ما في نَفْسِهِ. وهذا معنى مطابقٌ للأصلِ.

ويُشَكِّكُ المؤلِّفُ في صحَّةِ معنِيَيْنِ آخَرَيْنِ للحِجَّةِ هما شَحَمَةُ الأُذُنِ، واللُّوْلُؤَةُ تُعَلَّقُ في الأُذُنِ. . . ولكنَّ المعجماتِ تثبتُهُما، واللسانُ يؤكِّدُهُما على رأيِ أبي عمرٍ والشيبانيِّ وابنِ دُرَيْدٍ. . . إذن أمامَ وجودِ آراءٍ لثقاتٍ في اللُّغَةِ يَشْتَوْنُ صحَّةَ المعنِيَيْنِ، وأمامَ عَدَمِ إنكارِ ابنِ فارسٍ نَفْسِهِ بالمَطْلُوقِ لِصِحَّتِهِمَا (٨٥)، نَتَجُّهُ لتأكيدِهِمَا. وفي هذه الحالِ، نَجِدُ أنَّ الأصولَ الأربعةَ التي وَضَعَهَا ابنُ فارسٍ لجدُرِ (حج) لا تَبْقِي أو لا تَسْتَوَعِبُ جميعَ الألفاظِ المُتَحَدِّثَةِ مِنْهُ!

(٨١) أي رَدُّ الحِجَّةِ إلى معنى القَصْدِ.

(٨٢) اللسان، مادة (حجج).

(٨٣) راجع تاج العروس، المادة السابقة.

(٨٤) اللسان، القاموس، والتاج.

(٨٥) يتجلى هذا في قوله: «وفي القَوْلَيْنِ نَظْرًا» (المقاييس)

(ج ٢ / ص ٣١).

(٨٦) المقاييس (ج ٢ / ص ٢٣).

(٨٧) هذا في الأصلِ، ثُمَّ صارَ كُلُّ اغْتِسَالٍ اسْتِحْمَامًا بأيِّ ماءٍ

كانَ - اللسان (حم).

في الرباعي والخماسي (أو الباب الثالث)

المُعَرَّبِ. فسَوْدَنِيْقٌ^(٩٤) مَثَلًا (أي الصَّفْرُ) مُعَرَّبٌ عن
الفَارِسِيَّةِ^(٩٥)؛ وَسِجْلَاطٌ^(٩٦) (نمط الهُوْدُج) رومِيٌّ لَكِنَّهُ يُدْرَجُهُ
في الموضوع وإن أزدَفَ قائلًا: «... وَيُقَالُ إِنَّهُ لَيْسَ
بِعَرَبِيٍّ...»^(٩٧).

وما دُمنا في موضوع المُعَرَّبِ، فاتنا أن نَقُولَ إنَّ ابنَ فارسٍ
قَدْ لا يُمَيِّزُ المنحوتَ من المُعَرَّبِ. ففي جَرَدَبِ^(٩٨) (أي سَتَرِ
بِيَدِيهِ طَعَامُهُ كَيْ لا يُتَنَاوَل!)، يذهبُ المؤلِّفُ إلى تأويلٍ بعيدٍ،
هو أن اللفظَ من جَدَبِ «لأنه يمنعُ طعامه فهو كالجذبِ المانعِ
خَيْرِهِ» ومن (جرب) كأنه «جَعَلَ يَدِيهِ جراباً يعي الشيءَ
ويحويه». والواقعُ أن جَرَدَبَ مُعَرَّبَةٌ عن الفَارِسِيَّةِ (كرده بان) أي
حافظ الرُّغيفِ^(٩٩).

إذن يُمكنُنا القولُ إنَّ عَدَمَ مَعْرِفَةِ ابنِ فارسٍ للُّغاتِ
السَّامِيَّةِ، وللْفَارِسِيَّةِ على وَجْهِ التَّخْصِيصِ، قد أضعُفَ من قيمَةِ
بعضِ استنتاجاتِهِ في الموضوعِ والمنحوتِ.

٣ - الضَّرْبُ الأخيرُ هو «مايجيءُ على الرباعيِّ وهو من
الثلاثيِّ، لكنهم يزيدون فيه حَرْفاً لمعنى يُريدونَهُ من مُبالَغَةٍ»^(١٠٠)،
نحو بُلُوعُمٍ أو بُلُوعُمِ^(١٠١)؛ بَلَسَمِ^(١٠٢) الرَّجُلُ إذا كَرِهَ وجهه
(«فالميم زائدةٌ وإنما هو من (بلس) ومنه المُبليسُ أي الكثيبُ
الحزين»؛ البَرَجَمَةُ أي غَلَطَ الكلامَ) فالراءُ زائدةٌ، وإنما الأصلُ
البَجَمِ؛ والأمثلة التي تأتي من هذا الضَّرْبِ أكثرُ من أن
تُحصَى.

— XI —

خُلَاصَةٌ

هَدَفَ هذا البحثُ إلى تقديمِ فكرةٍ وإفِيَةٍ عن ابنِ فارسٍ
ومؤلِّفاتِهِ وبخاصةِ مُعْجَمِ مَقاييسِ اللُّمَّةِ. وقد وجدنا هذا المُعْجَمَ

(٩٤) المقياس (ج ٣ / ص ١٦٢).

(٩٥) المُعَرَّبُ للجوالقي (ص ١٨٦ - ١٨٧)؛ واللسان (مادة سَدَقَ):

«سَوْدَنِيْقٌ بالفارسية سَوْدَنَاه».

(٩٦) المقياس (ج ٣ / ص ١٦٢).

(٩٧) وفي اللسان، سجلاط مُعَرَّبٌ عن الرُّومِيَّةِ «سجلاطس».

(٩٨) المقياس (ج ١ / ص ٥٠٦).

(٩٩) المُعَرَّبُ (ص ١١٠)، واللسان (جردب).

(١٠٠) المقياس (ج ١ / ص ٣٣٢).

(١٠١) المصدر السابق ص ٣٢٩.

(١٠٢) المصدر السابق ص ٣٣٤.

لابنِ فارسٍ نَظْرِيَّةٌ في الرَّباعِيِّ والخَماسِيِّ من الألفاظِ.
يَقولُ^(٨٨): «اعلَمَ أنَّ للرُّباعِيِّ والخَماسِيِّ مَذْهَباً في القِياسِ
يَسْتَنْبِطُهُ النَّظْرُ الدَّقِيْقُ وذلكُ أنَّ أَكْثَرَ ما تراهُ مِنْهُ مَنْحوتٌ...» ثُمَّ
يَقولُ^(٨٩): مَقاييسُ الرَّباعِيِّ (...). على صَريْتينِ: أَحَدُهُما
المنحوتُ (...). والضَّرْبُ الآخرُ [الموضوعُ] وَضِعاً لا مَجالَ له
في طَرُقِ القِياسِ... لكنَّ المؤلِّفَ يذكُرُ في موضعٍ لاجِقٍ ضَرْباً
ثالثاً هو ثلاثِيٌّ «لكنهم يزيِدونَ فيه حَرْفاً لمعنى يُريدونَهُ من
مُبالَغَةٍ».

١ - فأما المنحوتُ، فَمِنْهُ بُحْثَرٌ^(٩٠) (وهو القصيرُ
المُجْتَمِعُ الخَلْقِ، منحوتٌ من بَيَّرَ «كَانَهُ حَرِمَ الطُولِ فَبَيَّرَ خَلْقَهُ»،
ومن حَسَرَ بمعنى ضَيَّقَ، فَكَأَنَّ القَصِيرَ «لَمْ يُعْطَ ما أُعْطِيَهُ
الطَوِيلُ»؛ وبرقش^(٩١) وهو طائرٌ (منحوتٌ من رَقَشَتِ الشَّيْءُ
- وهو كالتَّقشِ - ومن البَرَشِ وهو اختِلافُ اللَّوْنينِ)؛
وجَحَشَمِ^(٩٢) (من الجَحِشِ - وهو الغليظُ الجسيمُ - ومن
الجَحَشِ «كَانَهُ شَبَهَ في بَعْضِ قُوَّتِهِ بالجَحَشِ») ودَغَمَرْتُ
الحَدِيثَ إذا خَلَطْتُهُ (من دَغَمَ، ودَغَرَ أي دَخَلَ في الشَّيْءِ)؛
والصَّلِقِمُ أي الشَّدِيدُ العَضُ (من صَلَقَ - من الأنيابِ -
ولَقَمَ - كَأَنَّهُ يَجْعَلُ الشَّيْءَ كاللُّقْمَةِ).

٢ - الموضوعُ، ومنه بَرَهَمَ (أَطالَ النَّظْرَ)؛ البَحْرُجُ (وَلَدُ
النَّاقَةِ)؛ الدَّهْمُ (الرَّجُلُ السَّهْلُ اللَّيْنُ)؛ السَّلْفَعُ (الرَّجُلُ الشُّجَاعُ
الجَسُورُ).

لكنَّ ابنَ فارسٍ يذكُرُ أن لَفْظَ اسبَكْرُ في قولك اسبَكْرُ
الشيءِ (أي امتدَّ) مَوْضوعٌ. وفي ظَنِّي أنَّ هذا اللَّفْظُ قد يكونُ
منحوتاً من سَبَرَ (والسَّبَرُ امتِحانُ عَوْرِ الجُرْحِ^(٩٣))، وكَرَّ، وكلا
اللفظينِ يحملُ معنى الامتِدادِ.

كما أنَّ المؤلِّفَ لا يُمَيِّزُ في بعضِ الأحيانِ الموضوعَ من

(٨٨) المقياس (ج ١ / ص ٣٢٨).

(٨٩) المصدر السابق (ص ٣٢٩).

(٩٠) المصدر السابق.

(٩١) المصدر السابق (ص ٣٣١).

(٩٢) المصدر السابق (ص ٥١٠).

(٩٣) المحيط (مادة سبر).

يَنْمُ عن عبقرية مؤلفه: فابن فارس كان طليعياً في فكرة ردّ الكلم - بالإجمال - إلى أصولٍ مُعيّنة، وكان خلّاقاً في ذلك في مُعظم الأحيان.

وليست الطليعية والخلق الصفتين الوحيدتين اللتين وجدنا مؤلّف المقاييس يمثلُكهما. فالموضوعية، والإقرار بالشاذ، والتحلّي بالمرونة والسلاسة، والرّجوع إلى أقوال كبار اللّغويين، والاستشهاد بالشعر الأصيل، صفات تزيد من قيمة ابن فارس الفكرية واللّغوية ومن قيمة مؤلفه الخالد.

لكنّ العربية، كما نعرف، شاسعة الأرجاء كثيرة الدلالات، بحيث يصعب على إطار واحد، بل أطر كثيرة، أن تستوعبها أو أن تزجّ بها. فرغم الألفاظ الشاذة التي اعترف ابن فارس بعدم انقيادها للأصول التي وضعها، نجد المعجمات تستفيض في سرد الألفاظ شاذة أخرى. لكنّ الإنصاف للحقيقة العلمية يقتضينا القول إن الزمان الذي يفصل اللفظ عن أصله (إذا افترضنا وجود هذا الأصل) قد يلعب دوراً رئيساً في «تضبيب» هذه الصلة وحجبها عن مداركنا. وقد أقرّ مؤلّف المعجم بذلك^(١٠٣). تلك كانت بعض الأسباب الموضوعية التي تُعزّل نجاح فكرة المقاييس في العربية.

تبقى عوامل ذاتية، تتعلّق بابن فارس نفسه، والتي أضعت من قيمة المعجم: منها إغفال (وقد يكون عدم معرفة) المؤلّف لبعض الكلمات التي قد تتفق وقد تشدّ عن الأصل الموضوع؛ ومنها إنكاره لصحة معانٍ أجمع الثقات عليها، ومنها تعسّفه في ردّ كلمات إلى أصلٍ واجدٍ بدّل زيادة أصلٍ آخر^(١٠٤)؛ ومنها مطاطية تعريف عدّد من الأصول؛ ومنها،

(١٠٣) راجع الهامش رقم (٧٥) من هذا البحث.

(١٠٤) راجع جذر (حل).

أخيراً، عدم معرفته (الوافية) باللغات السامية الأمر الذي دفعه إلى الخلط بين المنحوت والموضوع والمُعرب.

لكنّ نقاط ضعف المقاييس لا توازي في أيّ حال نقاط القوة، بل العبقرية: فعلياً لا ننسى أنه المعجم الأول في هذا السبيل، وأن «جوامع اللّغة» التي اعتمد عليها ابن فارس لم تبلغ درجة الجمع المتقن التي بلغها اللسان أو تاج العروس مثلاً؛ وأن قليلاً من لغوي ذلك الزمان كان يعير اهتماماً بالغاً بمسائل المُعرب.

إن ابن فارس قد أغنى المكتبة اللغوية العربية إغناءً لن يُقدّر بثمن. ويكفي أن يفتح معجم المقاييس الباب واسعاً أمام إمكانية وضع «معجم زمني» يتبع - قدر المستطاع - تطوّر الكلمة عبر العصور. فهل تأمل يوماً بمثل هذا «المعجم»؟

— XII —

المراجع

- (١) ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة. تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون. ط ١. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. ٦ أجزاء (١٣٦٦ - ١٣٧١هـ).
- (٢) ابن منظور: لسان العرب المحيط. إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي. دار لسان العرب. ٣ أجزاء.
- (٣) الجواليقي: المعرب...
- (٤) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس. سلسلة نُصديرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
- (٥) الصّالح، صُنيجي: دراسات في فقه اللّغة دار العلم للملايين ط ٨ (١٩٨٠).
- (٦) الفيروزآبادي: القاموس المحيط. رتبّه على طريقة المصباح المُنير وأساس البلاغة الطاهر أحمد الزاوي. الدار العربية للكتاب (٤ أجزاء) ١٩٨٠.